الأمم المتحدة

A/79/953

الجمعية العامة

Distr.: General
19 June 2025
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والسبعون

البند 32 من جدول الأعمال

منع نشوب النزاعات المسلحة

رسالة مؤرخة 19 حزيران/يونيه 2025 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتايلند لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، يشرفني أن أكتب إليكم لأقدم لكم معلومات مستكملة عن الوضع الناشئ على الحدود بين مملكة تايلند ومملكة كمبوديا.

أولا وقبل كل شيء، أود أن أؤكد من جديد التزام تايلند الراسخ بالقانون الدولي وبمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة – ولا سيما حل النزاعات بالطرق السلمية، والامتناع عن استخدام القوة، واحترام سيادة جميع الدول الأعضاء وسلامة أراضيها.

وكما تعلمون، فإن بلدينا تربطهما علاقات طويلة الأمد، ولا تزال تايلند ثابتة في التزامها بتعزيز علاقات حسن الجوار وحل أي خلافات من خلال الحوار السلمي والبناء. ونعتقد أن آلياتنا الثنائية القائمة على مختلف المستويات – وجميعها لم تستنفد – هي أكثر الوسائل فعالية لمعالجة القضايا المعقدة المتعلقة بالحدود.

ومرفق بهذه الرسالة بيان مفصل من الحكومة الملكية التايلندية بشأن الوضع الحدودي بين تايلند وكمبوديا، يوضح الحقائق ويبين موقفنا الثابت من قضايا الحدود والخطوات التي اتخذناها لتهدئة التوتر وتعزيز الحوار (انظر المرفق).

ويشرفني أن أطلب تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الدورة التاسعة والسبعين للجمعية العامة في إطار البند 32 من جدول الأعمال.

(*توقيع*) تشيرتشاي **تشايفايفيد**

السفير والممثل الدائم

300625 250625 25-09907 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة 19 حزيران/يونيه 2025 الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتايلند لدى الأمم المتحدة

بيان من الحكومة الملكية التايلندية بشأن الوضع الحدودي بين تايلند وكمبوديا

في أعقاب حادث مسلح وقع في مقاطعة أوبون راتشاثاني على الحدود التايلندية – الكمبودية في 28 أيار/مايو 2025، ومع مراعاة آخر التطورات على الأرض، تود الحكومة الملكية التايلندية أن تؤكد من جديد موقفها بشأن قضية الحدود بين تايلند وكمبوديا على النحو التالي:

1 – بدأت المشكلة الحالية إثر اشتباك قصير نشب بين القوات التايلندية والكمبودية في منطقة تشونغ بوك، بمقاطعة أوبون راتشاثاني في تايلند، في 28 أيار/مايو 2025. وفي ذلك الوقت، كانت القوات التايلندية تقوم بدوريات روتينية داخل الأراضي ذات السيادة التايلندية، وفقًا للممارسات الراسخة منذ فترة طويلة.

ورداً على إطلاق القوات الكمبودية النار دون مبرر على الأراضي التايلندية، اضطرت القوات التايلندية إلى اتخاذ التدابير المتناسبة والملائمة للدفاع عن النفس، بما يتوافق تماماً مع القانون الدولي والممارسات الدولية المتبعة. ومن الواضح أن تصرفات القوات الكمبودية تشكل انتهاكاً لسيادة مملكة تايلند وسلامة أراضيها.

2 – وتشدد الحكومة الملكية التايلندية على أن نشر قوات كمبوديا مؤخرا في عام 2025، فضلا عن الأنشطة التي تغير التضاريس في المنطقة المعنية، تمثل انتهاكا واضحا لمذكرة التفاهم بشأن مسح وتعليم الحدود البرية بين حكومة مملكة تايلند وحكومة مملكة كمبوديا المؤرخة 14 حزيران/يونيه 2000 (مذكرة التفاهم لعام 2000)، وعلى وجه التحديد، فإن هذه الأعمال تتعارض مع المادة الخامسة من مذكرة التفاهم لعام 2000، التي اتفق فيها الطرفان على عدم القيام بأي أعمال تؤدي إلى تغييرات في محيط المنطقة الحدودية.

وعلاوة على ذلك، من الواضح أن قرار الحكومة الكمبودية بعرض الأمر على محكمة العدل الدولية لم يتم بحسن نية ويقوض العملية الجارية للجنة التايلندية الكمبودية المشتركة لتعليم الحدود البرية بين تايلند وكمبوديا، والتي انعقدت مؤخرًا في الفترة من 14 إلى 15 حزيران/يونيه 2025.

ويتعارض النهج المذكور أيضا مع روح مذكرة التفاهم لعام 2000، لا سيما المادة الثامنة التي تنص على أن يُسوى سلمياً من خلال التشاور والتفاوض أيُّ نزاع ينشأ عن تفسير أو تطبيق مذكرة التفاهم لعام 2000.

3 – ولا تزال تايلند ملتزمة تماما بحل خلافاتها مع كمبوديا من خلال الحوار السلمي الذي يجري بحسن نية وبروح حسن الجوار وتضامن أعضاء رابطة أمم جنوب شرق آسيا ووفقا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. ويعترف الميثاق بمجموعة من الوسائل السلمية لحل الخلافات مع التركيز بشكل أساسي على المفاوضات الودية.

وانطلاقاً من هذه الروح، طرحت تايلند عدة مقترحات لتهدئة التوترات، لا سيما من خلال الاستخدام الفعال للآليات الثنائية القائمة، بما في ذلك لجنة الحدود العامة ولجنة الحدود الإقليمية واللجنة المشتركة لتعليم الحدود البرية، لمعالجة القضايا الأمنية والحدودية.

ويعكس اجتماع اللجنة المشتركة لتعليم الحدود البرية الذي عُقد في الفترة من 14 إلى 15 حزيران/يونيه 2025 رغبة الجانبين في مواصلة استخدام الإطار الثنائي بموجب مذكرة التفاهم لعام 2000، والذي لا يزال القناة الثابتة لمعالجة مسائل الحدود.

4 - وفي حين أن تايلند ملتزمة بإجراء مناقشات مع كمبوديا بشأن جميع الخلافات ومنفتحة على ذلك، فإن الحكومة الملكية التايلندية تود أن تؤكد مجددا أن تايلند، شأنها شأن غالبية أعضاء الأمم المتحدة، لم تقبل الاختصاص الإلزامي لمحكمة العدل الدولية، بموجب المادة 36 (2) من النظام الأساسي للمحكمة، منذ عام 1960. وهذا القرار هو خيار سيادي منصوص عليه في النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.

وتعيد الحكومة الملكية التايلندية التأكيد على موقفها بأن تايلند لن توافق على أي محاولة لبدء الإجراءات من جانب واحد. وستكون هذه المحاولة بلا أثر قانوني ومتعارضةً مع المبدأ الأساسي لموافقة الدولة الذي يقوم عليه الإطار القضائي لمحكمة العدل الدولية.

18 حزيران/يونيه 2568 بالتقويم البوذي (2025)